

Distr.: General
18 August 2017
Arabic
Original: English

الجمعية



الدورة الثالثة والعشرون

كينغستون، ٧-١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧

البند ٩ من جدول الأعمال

النظر في التقرير النهائي للجنة التي

أنشأتها الجمعية لإجراء مراجعة دورية

للنظام الدولي للمنطقة عملاً بالمادة ١٥٤

من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

مقرر لجمعية السلطة الدولية لقاع البحار بشأن التقرير النهائي عن المراجعة الدورية
الأولى للنظام الدولي للمنطقة عملاً بالمادة ١٥٤ من اتفاقية الأمم المتحدة
لقانون البحار

إن جمعية السلطة الدولية لقاع البحار،

إذ تشير إلى الجزء الحادي عشر من المادة ١٥٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار^(١)،

وإذ تشير أيضاً إلى مقررها المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، المتخذ في الدورة الحادية والعشرين
للسلطة الدولية لقاع البحار^(٢)، بإنشاء لجنة مراجعة لإجراء المراجعة الدورية الأولى للنظام الدولي للمنطقة
عملاً بالمادة ١٥٤ من الاتفاقية،

وإذ تشير كذلك إلى مقررها المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٦ المتخذ في الدورة الثانية والعشرين
للسلطة بشأن التقرير المؤقت المعروض عليها في تلك الدورة وتعليقات لجنة المراجعة واللجنة القانونية
والتقنية واللجنة المالية والأمانة، فضلاً عن الملاحظات التي أبدت في الجمعية^(٣)،

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٨٣٣، الرقم ٣١٣٦٣.

(٢) ISBA/21/A/9/Rev.1.

(٣) ISBA/22/A/11.



وإذ تحيط علماً بالتقرير النهائي الذي قدمته لجنة المراجعة عن المراجعة الدورية الأولى للنظام الدولي للمنطقة عملاً بالمادة ١٥٤ من الاتفاقية، والذي أحاله رئيس لجنة المراجعة في رسالة مؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧^(٤)، وبالتقرير الشفوي الذي قدمه رئيس لجنة المراجعة، ومداولات الجمعية بشأنه في إطار البند ٩ من جدول الأعمال،

وإذ تعرب عن تقديرها للجنة المراجعة لتقريرها النهائي،

ألف

توافق على التقرير النهائي عن المراجعة الدورية للسلطة الدولية لقاع البحار عملاً بالمادة ١٥٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بصيغته الواردة في مرفق الرسالة^(٤)؛

باء

تدعو الدول الأطراف المزكية للأنشطة في المنطقة إلى أن تراجع، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، التشريعات الوطنية لكل منها لممارسة الرقابة على أنشطة الكيانات التي أبرمت معها عقود استكشاف، وذلك استناداً إلى فتوى غرفة منازعات قاع البحار التابعة للمحكمة الدولية لقانون البحار؛

جيم

- ١ - **تشدد** على أهمية توخي الشفافية عند وضع الأحكام المالية في قواعد وأنظمة السلطة فيما يتصل بنظام تقاسم الفوائد، مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات الدول النامية؛
- ٢ - **تشدد أيضاً** على أهمية المشاركة العالمية خلال وضع القواعد والأنظمة المتعلقة بالتعدين في أعماق البحار، ولا سيما مشاركة الدول النامية؛
- ٣ - **تقرر** أن تعيين مدير عام مؤقت للمؤسسة ليس مستصوباً في الوقت الراهن؛

دال

- ١ - **توافق** على الجدول الزمني المنقح لاجتماعات عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، على نحو ما اقترحه الأمين العام، وتدرك تزايد عبء عمل السلطة في الوقت الراهن، وتشدد على أهمية القيام في الوقت المناسب بإعداد وتوزيع الوثائق والمواد الأخرى التي ستناقش في اجتماعات كل منهما؛
- ٢ - **تأذن** للأمين العام باتخاذ الترتيبات المناسبة لتلبية متطلبات الجدول الزمني المنقح للاجتماعات، في حدود موارد الميزانية المتاحة لخدمات المؤتمرات؛
- ٣ - **تطلب** إلى الأمين العام إنشاء صندوق استثماري للتبرعات من أجل تغطية تكاليف مشاركة أعضاء المجلس من الدول النامية في اجتماعه السنوي الثاني، وتقديم تقارير بانتظام إلى الجمعية عن حالة الصندوق؛

(٤) ISBA/23/A/3.

٤ - تشجع الدول الأعضاء والمراقبين وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة على المساهمة ماليا في الصندوق الاستئماني للتبرعات؛

هاء

- ١ - **تطلب** إلى الأمين العام، نظرا لأهمية وضع خطة طويلة الأجل تحدد الاتجاه الاستراتيجي للسلطة وأهدافها، أن يقدم مشروع خطة استراتيجية إلى الجمعية للنظر فيه في دورتها الرابعة والعشرين في عام ٢٠١٨، وأن يبلغ الدول الأعضاء بانتظام بالتقدم المحرز فيما يتعلق بهذه الخطة؛
- ٢ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يستكمل باستمرار، حسب الاقتضاء، تجميع القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية ذات الصلة للدول المزكية فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة؛
- ٣ - **تطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يزود المجلس بدراسة مقارنة للتشريعات الوطنية القائمة بغية استخلاص عناصر مشتركة منها قبل نهاية عام ٢٠١٨؛
- ٤ - **تشجع** الأمين العام على ضمان توافر التمويل الكافي فيما يتعلق بجهوده وموظفيه الرامية إلى وضع وتشغيل قاعدة بيانات، في ضوء أهمية تحسين آليات إدارة البيانات وتبادل البيانات، بما في ذلك إجراء استعراض لجودة واتساق البيانات المجمعة؛ وتحث المتعاقدين على العمل مع الأمين العام في استعراض جودة واتساق البيانات المجمعة وسد الثغرات في تغطية البيانات؛
- ٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل استعراضه الجاري للمهارات المطلوبة والخبرات المتاحة داخل الأمانة على سبيل الأولوية، وأن يدرج هذه الاحتياجات في دورة الميزانية المقبلة؛

واو

- ١ - **تطلب** إلى اللجنة القانونية والتقنية والمجلس النظر، في سياق وضع إطار تنظيمي للاستكشاف والاستغلال، في اشتراط أن تكون العقود الجديدة، بما في ذلك جميع التمديدات، إلزامية، مع تضمينها شروطا وأحكاما موحدة وخطط عمل مفصلة تحدد أهدافا واضحة ويمكن رصدها وتكون قابلة للتنفيذ؛
- ٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل مبادرته لتقديم ملاحظات ذات جدوى للمتعاقدين، بما في ذلك عقد اجتماعات أكثر انتظاما للمتعاقدين في كينغستون، وكذلك من خلال الاتصالات الثنائية المباشرة على الصعيد التقني؛
- ٣ - **تشجع** الأمين العام على تعزيز التنسيق والتعاون مع سائر المنظمات الدولية ذات الصلة والجهات صاحبة المصلحة، مع الأخذ في الحسبان حقوق الدول المزكية والمتعاقدين؛
- ٤ - **ترحب** بمبادرة الأمين العام لإنشاء وحدة لإدارة العقود لتبسيط العمليات الداخلية، بما في ذلك العمليات المتعلقة بتقديم المتعاقدين للتقارير؛
- ٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يستكشف مع اللجنة القانونية والتقنية ومع المتعاقدين تدابير إضافية لتحسين أوجه الكفاءة في العملية الحالية لاستعراض التقارير وخطط العمل السنوية؛

٦ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن حالة جميع العقود، على الأقل مرة كل خمس سنوات؛

زاي

١ - **تشدد** على أهمية تبادل البيانات البيئية والحصول عليها، وتشجع اللجنة القانونية والتقنية على مواصلة ممارستها المتمثلة في إنشاء أفرقة عاملة تُعنى بمجالات معينة من الخبرة، وعلى النظر في إنشاء فريق عامل معني بالقضايا البيئية؛

٢ - **تطلب** إلى اللجنة القانونية والتقنية أن تواصل معالجة مسألة تفعيل المؤسسة باعتبارها مسألة مهمة في ضوء التطورات الحاصلة فيما يتعلق بالتعدين في أعماق البحار؛

٣ - **تطلب** إلى المجلس أن ينظر في الزيادة الحالية والمتوقعة في دور اللجنة القانونية والتقنية وعبء عملها، وأن يتفكر في توازن الخبرات الفنية ومجالات التخصص المطلوبة داخل اللجنة القانونية والتقنية، وتطلب إلى الأمين العام تقديم التفاصيل ذات الصلة في رسالة يوجهها إلى الدول الأطراف يدعوها فيها إلى تقديم أسماء مرشحين، مع الأخذ في الاعتبار أن المجلس سوف يواصل النظر في الاقتراح المشترك الذي قدمته المجموعة الأفريقية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي^(٥) بشأن مسألة انتخاب أعضاء اللجنة القانونية والتقنية قبل الانتخابات المقبلة، وفي موعد لا يتجاوز تاريخ انعقاد الدورة الخامسة والعشرين للجمعية؛

٤ - **تشجع** اللجنة القانونية والتقنية على عقد مزيد من الاجتماعات المفتوحة للسماح بزيادة الشفافية في عملها؛

حاء

١ - **تشدد** على وجوب إيلاء أهمية قصوى لتنفيذ ولاية السلطة المتعلقة بتعزيز وتنسيق البحث العلمي البحري في المنطقة ونشر المعارف ذات الصلة لصالح جميع الدول الأطراف، ولا سيما الدول النامية؛

٢ - **تشجع** الأمين العام على النظر في كيفية التعاون على نطاق أوسع مع الأوساط العلمية ومشاريع ومبادرات علوم البحار العميقة المتصلة بالمنطقة، بما في ذلك عن طريق السعي إلى الاستفادة من الأموال الخارجة عن الميزانية في التعاون مع الأوساط العلمية ودعم المبادرات ذات الصلة؛

٣ - **تؤكد** أنه ينبغي تبادل المعلومات غير السرية، مثل المعلومات المتعلقة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، على نطاق واسع وتيسير الاطلاع عليها.

الجلسة ١٧٠

١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧